

وقد حدا هذا الإدراك الواسع للخطر المحيق بالسلام العالمي بدول كثيرة كانت في الماضي أداة طيعة للخطط الامبريالية - الصهيونية لان ترفض استمرار الخضوع **للتحالف الاميركي - الاسرائيلي** ، فكشفت بجرأة وصراحة عن مواقفها المناهضة لسياسة العدوان والعنف والمؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني ، بل أصبح موقف اكثرية الدول الاوروبية - وهذا تطور هام في تاريخ القضية الفلسطينية - مخالفا لموقف الولايات المتحدة الاميركية في منح الدعم المطلوب لاسرائيل وتهيئة غطاء دائم لها من الحماية السياسية والعسكرية اقوى كثيرا من كل ما يمكن تصوره من أشكال التحالف المعروفة في العلاقات الدولية .

وانعكس هذا الإدراك على صيغة الروابط الدولية المعروفة من قبل ، سواء من حيث اتساع الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني أمام مختلف أشخاص القانون الدولي ، أو من حيث علاقة العالم العربي المتضامن في مواجهة الخطر الاسرائيلي مع الكتل والدول والمنظمات العالمية ومؤتمرات الشعوب ، وأصبحت **القضية الفلسطينية** مرتبطة بصورة اكثر تلازما وأشد وضوحا مع مسائل انهاء الاستعمار ومكافحة التمييز العنصري واحترام حقوق الانسان والاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها - ليس على الصعيد الفكري والعاطفي بل على الصعيد القانوني أيضا - مما يعتبر نصرا كبيرا لهذه القضية على مستوى الأمم المتحدة والتزامات الدول الاعضاء بمبادئها وادانة كاملة للكيان الصهيوني **لمخالفته أحكام الميثاق وخروجه على القواعد والاعراف الدولية وامتناعه عن تنفيذ مقررات الهيئة الدولية** .

ونتيجة لهذه التطورات كلها على صعيد الراي العام العالمي وعلى صعيد مهمات الأمم المتحدة وصلاحياتها فقد أصبح لزاما على المجتمع الدولي ، بموجب مقتضيات النظام العالمي المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة ، وتنفيذا لمبادئ القانون الدولي والاعراف الدولية ، ان يبحث عن وسائل قسرية تكبح جماح اسرائيل وتضعها في المكان الذي يمكن فيه حفظ الامن والسلم الدوليين واحترام الموائيق الدولية وتنفيذ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وخاصة مسألة انسحابها من الاراضي التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني .

لقد طالبت أصوات كثيرة بفرض « عقوبات اقتصادية » على اسرائيل ، وقاطعتها فعلا على صعيد العلاقات الثقافية منظمة دولية كبرى هي الاونيسكو المنبثقة عن الأمم المتحدة ، نتيجة استهتار الحكام الاسرائيليين بحقوق الانسان وبالقيم الروحية والثقافية للشعب الفلسطيني وللارض الفلسطينية - ولكن التعتنت الاسرائيلي يحتاج الى تدابير اكثر زجرا واشد فعالية وخاصة في موضوع **ردع اسرائيل عن العدوان المسلح** . فالامر الذي يجب ان يستأثر باهتمام المجموعة الانسانية ، كتلا دولية ومنظمات وشعوبا وحكومات - هو مسألة تقليص التسلح الاسرائيلي المتزايد المتقترن بالتهديد العسكري المستمر والحصول على اكثرية كبيرة من الدول لتلتزم بعدم **مد اسرائيل بالعتاد الحربي** وما ينفرع عنه من مساعدات فنية وخبرات عسكرية ومواد استراتيجيية . ان مثل هذا الحظر العالمي - متى توفرت امكانيات تحقيقه - سيقوم بجانب كبير من مهمة الردع المطلوب ، لان بعض الاجراءات الزجرية الاخرى - كالعقوبات الاقتصادية البحتة - قد يؤدي الى خلق ردود فعل سلبية ، وقد تحمل اسرائيل على الاسراع في الحرب ما دامت تملك وسائلها لتغيير المناخ القائم في المنطقة ومحاولة ضرب التضامن العربي واحراز مكاسب عسكرية تعوض سياسيا ونفسيا - وربما اقتصاديا أيضا - عن آثار ومفاعيل الاجراءات المتخذة .